سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٥٢) ٢٠١٣/٩/٢

السياسة الأمريكية والعجز النفسي لأوباما

سامي شيحان

نستطيع أن نتفق أو نختلف على الموقف من النظام الأمريكي، لكن قليلون من يختلفون على تردد الرئيس باراك أوباما حيال التدخل العسكري أو الحرب، وهي مسألة أصيلة في جماع شخصيته وثقافته ونمط تفكيره، وربما تكون مسألة لصالحه بالمعنى الأخلاقي والانساني، إلا أنها قطعاً ليست لصالح دولة عظمى بحجم الولايات المتحدة، التي أعادت انتخابه للرئاسة الثانية ضمن وعد إصلاح النظام الاقتصادي، حيث سيعرف الناخب الأمريكي ولو لاحقاً، أن الاقتصاد لا ينفصل عن السياسة، وأن الحرب قد تكون استمراراً أو تجليا لهما في الكثير من الحالات.

نستطيع أن نلحظ بسهولة أن الادارة الأمريكية رغم تلكوئها بشأن موضوع الكيماوي في سوريا كخط أحمر، اضطرت للإعلان عن قرارها معاقبة النظام السوري إثر مجزرة الكيماوي في الغوطتين، لكن القرار ظلّ محكوما بالطبيعة الشخصية والنوازع العميقة والأصيلة التي تتحكم بوعي وسلوك الرئيس الأمريكي، فكان إرجاعه بطيئاً إثر المجزرة، وحتى بعد انتهاء جلسة مجلس الأمن، ليكتشف بعيد ساعات من انتهاء الجلسة، أن عليه واجب الذهاب خطوة للأمام في تلك المواجهة، خطوة بدت عرجاء منذ ولادتها، مع التأكيد بأنها ستكون «محدودة جداً ولن تغير موازين القوى على الأرض»، وقد أتبعتها تصريحات المسؤولين الغربيين التي تؤكد أن العملية «عقابية فقط، ولا ترمي إلى تغيير النظام».

الرسالة التي وصلتنا في سوريا كانت سيئة الترجمة، أو هكذا فهمها طرفا الصراع: النظام والمعارضة، ومضمونها أن الضربة ستقضي على النظام، أو ستضعفه إلى درجة القبول بالرحيل، هذه القراءة السياسية استدعت حركة ديبلوماسية نشطة من قبل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الذي ذهب قصياً في هذا الاتجاه، بينما حركة القيادة العسكرية للجيش الحر وهيئة الأركان كانت أبطأ قليلاً، بحكم شحّ المعلومات لديها، وشحّ خياراتها الحركية أيضاً، المستفيد الأكبر من هذه الترجمة الرديئة كان النظام السوري، الذي بادر سريعا إلى تحريك مواقع دفاعاته الصاروخية تحديداً، ونقل جزء مهم من ترسانته العسكرية إلى مناطق أكثر أمناً، إضافة لاخلاء المقرات الأمنية ورئاسة الأركان والمطارات العسكرية، والابقاء فيها على عدد محدود من العناصر وعلى معتقلي المعارضة في أقبية تلك الفروع الأمنية أو المواقع العسكرية كمطار المزة مثلاً ومقرات الفرقة الرابعة كذلك.

في عواصم القرار الغربية بدا السيناريو مربكاً وغير واضح المعالم، حتى أن البعض اعتبر أن الضربة المتوقعة هي إعلامية فقط، أكثر منها عسكرية، فالادارة الأمريكية أكدت يوم الجمعة المنصرم بأنها تعتزم توجيه ضربة عسكرية محدودة لمعاقبة الاسد على الهجوم «الوحشي والشائن» بالأسلحة الكيماوية، فيما استغل الرئيس أوباما رفض مجلس النواب البريطاني المشاركة في أي عمل عسكري ضد سوريا، ليكتشف أن بإمكانه أيضاً، ومن باب الديمقراطية الزائدة، إحالة قرار الضربة التي تشدق بها كثيرا إلى الكونغرس الأمريكي، بعد انتهاء الإجازة السنوية لأعضائه في التاسع من أيلول/ سبتمبر، فهو أصلاً غير مستعجل، والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون طلب إليه انتظار نتائج تحليل العينات، والتي قد تستغرق قرابة ثلاثة أسابيع، لنتأكد من استخدام السلاح الكيماوي، وليس لتحديد من الذي استخدمه. في المقابل نجد أن النظام لم يوقف أيا من عملياته العسكرية ضد السوريين، بل هو صعد باتجاه استخدام النابالم الحارق في أكثر من موقع بعد التهديد الأمريكي، ومعدلات قتل السوريين وتهجيرهم مستمرة، والعالم كله ينتظر أن يتجاوز أوباما عجزه النفسي.

الافتتاحية

سيناريوهات ما بعد الضربة

أنور بدر

قرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما اتخاذ تحرك عسكري ضد نظام بشار الذي استخدم الكيماوي ضد المدنيين في غوطة دمشق، لكنه تحرك محدود وموجه لردع النظام وليس للقضاء عليه. أي أنها ضربة عقابية وليست سياسية. غير أن بعض متفائلي المعارضة السورية يأملون أن تَحدث الضربة ولكل حادث حديث، بمعنى أن مجرد تحريك هذه المياه الراكدة سيخلق تداعيات إيجابية بالضرورة، وبغض النظر عن رغبة المايسترو الأمريكي، والبعض يراهن أكثر على غباء هذا النظام في ردود فعله، التي ستقود إلى نتائج لاحقة مهمة، والبعض يعتبر أن أي ضعضعة للنظام وأي خسائر في قوته الصاروخية أو طيرانه ستكون إيجابية بالمعنى القتالي والعسكري لصالح المعارضة والثورة. لكن هناك من يخشى بأن الضربة التي تدغدغ النظام ولا تقضي عليه، سيكون لها نتائج سلبية على تطور مسارات الصراع السياسي والعسكري، فقد يخرج النظام كبطل قومي ووطني استطاع الصمود في وجه الهجمة الأمريكية، مما يمنحه دعما وتعاطفا عربيا ودوليا ليس قليل، وإن هو احتفظ بالجزء الأساسي من قوته العسكرية، سيعربد أكثر في قصف المدنيين وقتل السوريين، لكن الخوف الأكبر أن تنجح الكتائب المتشددة في النصرة ودولة العراق والشام، بتجيير الأحداث لصالحها، وتأخذ سوريا والمنطقة برمتها في حرب أهلية تفتت كل ما بقي من حيوات المجتمع السوري. ماهو أكيد أن شيئا ما سيحدث قد يكون جزئيا، وقد يكون كبيرا، لكن الأكيد أكثر أن مسارات تطور الحدث غير مضمونة النتائج، لأن ذلك يتعلق بتحديد الهدف من العملية العسكرية، فيما لو كانت عقابية فقط، أم أنها محملة بأهداف سياسية ستؤدي بالضرورة إلى رحيل النظام؟ كما يتعلق الأمر أيضاً بالتداعيات الإقليمية والدولية المفتوحة على قوس المانعة الممتد من إيران إلى العراق ولبنان، دون أن نتجاهل تداعيات الحدث في اسرائيل سواء في مواجهة إيران، أم في مواجهة المتطرفين الإسلاميين داخل سوريا.

حرية – العدد (٥٢) ٢٠١٣/٩/٢

قراءة هادئة لقرار التدخل الأميركي في سوريا

نبيل حيفاوي

أصبح من شبه المؤكد أن عملا عسكريا، أميركيا وأطلسيا وإقليميا، في طريقه إلى التنفيذ ضد مراكز حساسة للنظام القمعي الفاشي، وذلك على خلفية ما ارتكبه النظام من جريمة حرب ضد الإنسانية، باستخدامه السلاح الكيماوي ضد الشعب السوري، بشكل واسع ومكشوف لامجال لإخفائه، أو التهرب من المسؤولية عنه.

لقد بنى النظام غلواءه في الاستهتار بالعالم، وقواه الدولية الكبرى، على حسابات غير موضوعية، حين اعتقد أن الدول الكبرى، قد أطلقت يده في ارتكاب كل الأعمال الوحشية، ليعيد بسط سلطته على سوريا بعد سحقه للثورة الشعبية.

فروسيا من جهة أسقطت في يد النظام أوراق تعزز اطمئنانه، من خلال مواقفها في مجلس الأمن أولا، وتلويحها بعدم التخلي عن بشار الأسد تحت أي طائل.

وتفاطع ادعاء النظام، في حربه «على الإرهاب»، مع المصالح العالمية في التصدي الفعلي للتطرف وإدواته، في العالم، وفي سوريا، حيث ظهرت فيها منظمات إرهابية فعلاً، أوقعه في وهم زائد عن ضوء أخضر له، يمكنه من القيام بأبشع الأعمال تحت ستار «الحرب على الإرهاب»، ويستقطب تأييد العالم الديمقراطي، مهما ارتكب من وحشية ومن خرق للقوانين الدولية.

استنتج النظام خلال مايقرب من ثلاثين شهراً من تجربته، معتمدا على رغبته أيضاً، أن لاخطوط يمكن أن تكون حمراء إزاء ممارساته، فهو استخدم صنوف الأسلحة التقليدية كافة، بما فيها الصواريخ «الباليستية»، وقتل أكثر من مئة ألف من الشعب والثوار، وما يعادلهم من القوى العسكرية النظامية والميليشيوية التابعة له، بالترافق مع تدمير الحياة في عدد كبير من مدن وبلدات سوريا، ولم يتخذ العالم الديمقراطي أية مواقف جدية ملموسة، لوقف مجازره، ووضع حد لاستمرار عملياته الوحشية.

كما منى نفسه بأوهام «نتائج التدخل في العراق وأفغانستان»، ليؤسس لمقولة: عجز أميركا عن اتخاذ قرار التدخل، حتى لا تتكرر تجربة افغانستان والعراق. وطالما ردد إعلاميوه ودبلوماسيوه هذه المقولة، ليشبعوا رغبة سلطتهم في المضي بالجرائم، مع اطمئنانها أن لا أحد يمكن أن يتدخل لوقف ممارساته وحماية الشعب السوري من القتل اليومي.

حتى أن بعض النشطاء، وعدد من الشخصيات المعارضة، ذهبت إلى هكذا استنتاجات، وراحت تدين المواقف الدولية من الثورة السورية. وإظهار أقصى درجات اليأس من السياسة الدولية نحو الثورة السورية.

في التلخيص لما سبق، ورغم تأخر القرار الأميركي، في التدخل الحاسم لردع ومعاقبة النظام، فالواضح أن الأمنيات والرغبات، مع القليل من المعطيات التي ساقتها التجربة في سوريا، كانت هي الأساس الذي تم الإنطلاق منه في تقدير المواقف لدى النظام وحلفائه، ولدى نفر ليس قليل في صفوف الثورة والمعارضة، الأول يرغب عدم التدخل ويراهن عليه، والآخرون يطمحون للتدخل الفاعل، لكنهم يائسون من حدوثه. حتى ومع البوادر الأولى، للّهجة الحازمة التي صدرت عن البيت الأبيض وأعضاء في المؤسسة الأميركية الحاكمة، نظر البعض، ومن مواقع مختلفة ومتناقضة إلى تلك اللهجة، بأنها «كلام لا ترجمة له»، مأخوذين بالتجربة الطويلة للصراع بين الثورة والشعب من جهة، والنظام وحلفائه من الجهة الأخرى.

لاشك أن الزمن الذي استغرقته المأساة الشعبية السورية، كان ثمنه باهظاً، ومن وجهة نظر الشعب السوري والمعارضة، كان التخفيف من حجم الخسائر البشرية وسواها، يتطلب سرعة في القرارات الدولية القادرة على حماية الشعب السوري، لكن للدول أجندات خاصة بها، لا تواكب تماما أجندات الآخرين، وإن كانت القيم الأخلاقية والإنسانية، تملي تعديل في الأجندات المتعلقة بالمصالح الخاصة لهذه الدولة الكبرى أو تلك.

فعلاً تأخر العالم في اتخاذ القرار لردع النظام، ومالم يتوقف عنده المحللون، في سبب هذا التأخر، هو الآلية المعقدة لاتخاذ القرارات في الدول التي تحكمها المؤسسات، لكن هذا التعقيد يجعل اللحظة التي تصل المؤسسة فيها لقرار هام، لا مجال فيها للتراجع ولا لتمييع الموقف.

ولأن استخدام أسلحة الدمار الشامل «السلاح الكيماوي» في سوريا، بالشكل السافر، وباستهتار واضح للموقف الدولي، كان اللحظة المناسبة للقرار الأميركي، وبتجاوز واضح للموقف في مجلس الأمن، حيث الفيتو الروسي،جمد كل قرار فاعل يكفل ردع النظام وفرض حماية الشعب من جرائمه، وضع العالم بأكمله أمام تحد خطير، لا يتصل فقط بآثار جرائم النظام على المواطنين السوريين، فهناك خطر التطاول من النظام وحلفائه، في تكرار هذا الإجرام إذا نشب صراع مع الدول الإقليمية، وفي توسيع استخدامه داخل سوريا ذاتها.

هذا الأمر، وضع أطراف المؤسسة الأميركية ككل عند استحقاق لابد منه، حماية للأمن الدولي والإقليمي، فالرئيس والخارجية والبنتاغون، وصولاً للحزبين الديمقراطي والجمهوري وامتداداتهما في المؤسستين الدستوريتين، كانوا أمام واقع لا مجال للتريث في التعامل معه، ولا في التساهل بتمريره.

كما اتسع نطاق المواقف القاطعة لعدد من الدول التي كانت مترددة، أو معارضة للتدخل العسكري بأي شكل، حتى روسيا التي طالما دعمت النظام وأعاقت القرارات الدولية الرادعة له، ماعاد بمستطاعها قول الكثير بشأن الموقف الأميركي، والمؤكد أن موسكو علمت علم اليقين، بأن واشنطن اتخذت قرارها الحاسم، ولا إمكانية لتبديله بالدبلوماسية، ولا لإيقافه بالقوة. وهو ما سارعت موسكو لتوضيحه، فأعلنت أنها لن تخوض حربا من أجل منع الضربة الأميركية.

وإذا شئنا قراءة المعنى الجذري للقرار الأميركي الحاسم، بعد سنتين ونصف من الجرائم التي ارتكبها النظام، يمكن القول: إن واشنطن وصلت إلى قناعة تامة بأن كل الأخطار والتداعيات المحتملة للتدخل العسكري في سوريا، هي أقل ضرراً من استمرار النظام في جرائمه، وتداعيات الجنون في خرق النظام للمبادئ الدولية، وهي بهذا الموقف النوعي لاتقوم بواجبها الانساني والسياسي نحو الشعب السوري، إنما أيضا، حفظا لمكانتها بصفتها الدولة المسؤولة عن الأمن الدولي أكثر من سواها، وللقيم الأخلاقية دور في اتخاذ القرار، حيث تلك المبادئ هي أيضا أحد مكونات تدعيم المصالح، بعد أن بلغ السيل الذبى، ولم تعد التجارب السابقة للتدخل، تشكل مانعا مطلقا من القيام بعمل خارج أميركا، خاصة وأن هذا التدخل يجري التأكيد على «محدوديته» واقتصار أهدافه على معاقبة النظام وتأديبه، رغم ما ينطوي عليه هذا التأكيد من احتمال حدوث تداعيات تفرض تجاوز الضربة المحدودة إلى عمل عسكري شامل، سواء بارسال قوات برية على الأرض، أو بتدمير شامل لقوة النظام، تمهد الطريق للجيش الحر والقوى الثورية المسلحة للانقضاض السريع على بقايا النظام المنهار، وهو أشبه ما يكون بما حصل في ليبيا. والفارق بين سوريا وليبيا هو الشرعية الدولية ممثلة بمجلس الأمن الذي اتخذ قراراً بحماية الشعب الليبي تحت البند السابع. وهو مالم يتوفر نحو النظام السوري، لكن من هذا الجانب، يتشابه وضع سوريا مع النموذج اليوغوسلافي.

إننا في لحظة احتباس الأنفاس، بانتظار الضربة، ولن يطول الوقت لبدء التنفيذ.

غوطة دمشق وحصار النظام

نعيم نصار

ماتزال مناطق ريف دمشق الحاضنة للثوار تحت حصار كامل من قبل قوات النظام السوري، الذي يمنع وصول الغذاء والدواء والطحين، إلى هذه المناطق وخاصة الغوطة الشرقية، وقد تحدث عن هذا الأمر أحد سكان المليحة (أبو فهد) الذي قال لموقع إعلامي: أن أفراد الحاجز الموجود على مدخل المدينة قاموا بتفتيشه، وصادروا ما اصطحبه معه من دمشق (خبز، دواء، ومواد تموينية) مع أنها بكميات بسيطة.

طبعا حال أبو فهد ينطبق على كل سكان الغوطة الشرقية والغربية الذين يخضعون للتفتيش أثناء عبورهم إلى قراهم ومناطقهم ومصادرة ما يحملونه معهم، حيث يعيش في الغوطة الشرقية وحدها أكثر من مليون ونصف إنسان. ويمنع عنها النظام أية مساعدة إغاثية أو طبية أو إنسانية. ويتفنن ضباط النظام السوري في محاولاتهم لإركاع وإخضاع الثوار في الغوطة، وآخرها محاولة اللواء جميل حسن مدير إدارة المخابرات الجوية مفاوضة وجهاء من أهل الغوطة الشرقية للسماح بإدخال الطحين والدواء والغذاء مقابل ما سماه (طرد الإرهابيين والتكفيريين الذين يمنعون عنهم الغذاء والدواء والطحين) وفك الحصار عن مجمع تاميكو الذي تحاصره قوات الجيش الحر.

وتدفع الناس أثمانا باهظة مقابل محاولاتها فك الحصار عن هذه المناطق، ونفذت قوات النظام مجزرة استشهد فيها ٢٦ شابا في منطقة المرج في الشهر السادس من هذا العام أثناء محاولتهم إدخال مواد غذائية وطحين.

غوطة دمشق وتشمل الغوطة الشرقية والغربية والجنوبية، التي وصفت بأنها من أخصب بقاع العالم، بسبب كثرة المياه ونضرة الأشجار، لابل تعدّ إحدى جنات الدنيا، وهناك من وصفها بإحدى عجائب الدنيا، حوّلها النظام السوري هذه الأيام إلى منطقة منكوبة، ومع ذلك تشهد صمودا أسطوريا، فقد زرع الناس أكثر من ٦٠ دونم من الخضار في دير العصافير، ومساحة مشابهة في زبدين والمليحة، في محاولة لتخفيف آثار الحصار المفروض عليهم.

طبعا من المفيد القول أن أعداد الأبقار في محافظة ريف دمشق يبلغ ٢١٧ ألف رأس، وهذا الرقم يمثل خمس مجموع الأبقار في سوريا. وأرقام وزارة الزراعة تشير إلى أن دوما فقط تحوي ٣٨٪ من هذه الأبقار، تليها الغوطة الشرقية ١٣٪، داريا ١٢٪ حران العوامد ١١٪.

وضمن هذا السياق نشرت صحيفة حكومية سورية بتاريخ ١٩ آب تحقيقا عن أحوال الغوطة وفيه مقاربة واقعية لأحوال الثروة الحيوانية، ومن عناوين التحقيق: (ثروتنا الحيوانية في خطر، وأعدادها تتناقص في ريف دمشق، تعقيدات النقل وغلاء الأعلاف وتهريب المواشي وراء لهيب أسعار الحليب.

يسرد التحقيق قصة حصار قوات النظام للغوطة، ولكن بلغة حذرة، ومع الإشارة غير المباشرة للنظام بفعل ذلك، ويصل إلى استنتاج واقعي مأخوذ من أفواه المسؤولين في مديرية زراعة ريف دمشق مضمونه أننا، إذا بقي الحال

مستمر، فبعد شهرين من هذا التاريخ سوف نلاحظ عدم توافر مواد اللحم والحليب ومشتقاته في الأسواق، ولاسيما في دمشق، وسيكون من الصعب علينا تدارك هذه المشكلة إذا لم نسارع جميعا بالوصول إلى الحلول المناسبة بالتعاون مع جميع الجهات.

يتحدث السيد محمد سليم البقاعي رئيس فرع نقابة الأطباء البيطريين في ريف دمشق عن الأسباب التي جعلتنا نصل إلى هذا الحال فيذكر من الأسباب، منع دخول الأعلاف المركزة، عدم توافر مستلزمات الإنتاج ولاسيما مادة المازوت الضرورية لإنتاج الأعلاف الخضراء، تدني إنتاجية الوحدة الحيوانية إلى مادون ٧٠٪ وهذا ما ظهر واضحا في عدم توافر مواد اللحم والحليب ومشتقاته في الأسواق، ما أدى إلى ارتفاع أسعار هذه المواد. عدم السماح بدخول الأدوية واللقاحات البيطرية ما أدى إلى ظهور بعض الأمراض. وقبل البقاعي كان قد تحدث ناشطون سوريون من الغوطة الشرقية عن أحوال قطيع البقر والأمراض التي أصابت أعدادا كبيرة منه، بسبب منع النظام إدخال اللقاحات البيطرية للغوطة، وحذروا من الكارثة التي يتسبب بها النظام للثروة الحيوانية.

وطالب البقاعي بتحييد الثروة الحيوانية من دائرة الصراع والسماح بدخول المواد العلفية المركزة والخضراء والأدوية واللقاحات البيطرية، وتأمين مادة المازوت لمربي الثروة الحيوانية. والسماح باستيراد لقاحات المجترات البيطرية.

تشير معطيات الواقع في الغوطة الشرقية إلى أن الحصار الخانق ومحاولة قتل الناس عن طريق الحصار التام أجبر الجيش الحر على فتح معركة المطاحن في منطقة المرج وذلك من أجل إنقاذ الغوطة غذائيا، وجعل هذه المعركة ضرورية، ومنذ رمضان الماضي تمكن الجيش الحر من السيطرة على المطاحن الموجودة في المرج القريبة من مطار دمشق.

وفي العودة إلى أحوال مربي الثروة الحيوانية الصامدين في الغوطة الشرقية، ذكر تحقيق الصحيفة الحكومية أن إشاعات انخفاض سعر الحليب في الغوطة الشرقية مجرد إشاعات، فأكد على لسان المربين أن سعره هناك وصل أيضا إلى ١٠٠ ل.س وأكثر، وذكروا أيضا أن المشكلة

الكبيرة في الغوطة الشرقية أن أكثر من ٧٠٪ من منتجي الحليب خرجوا من عمليات الخدمة لعدة أسباب، منها عدم دخول الأعلاف والتبن إلى الغوطة الشرقية، وهذا المنع أدى لارتفاع أسعارها لتصل إلى ٥٥ ليرة لكغ التبن، و١٦٠ ليرة لكغ الشعير و١٣٠ ليرة لكغ النخالة، و يحكي المربون أيضا عن عدم السماح بدخول مادة الخبز اليابس، ويتحدث هؤلاء أن كلفة استهلاك البقرة في اليوم تصل إلى ١٨٠٠ ل.س، ومن هنا صار غلاء الحليب ضرورة اقتصادية بالنسبة للمربي، لأن البقرة تنتج من ٢٠ إلى ٢٥ كغ في اليوم، ولن يكون مجديا اقتصاديا بيع كغ الحليب بأقل من ١٠٠ ل.س، كما أن الأمراض التي أصابت القطيع بسبب منع وصول الأدوية واللقاحات سارع في بيع قسم كبير من القطيع لمحلات القصابة لذبحها واستهلاكها، ومن هنا وصل كغ اللحم في الغوطة إلى ٤٠٠ ل.س في بعض الأحيان. ويطلق المربون تحذيراتهم، لأنه من السهل أن نفقد أبقارنا ومن الصعب جدا إعادة تربيتها، فذلك يحتاج إلى عدة سنوات.

ورغم كل هذه التحذيرات مازال النظام يمشي بحلّه العسكري الأمني الانتحاري غير عابئ لا بالبشر ولا بالحيوان ولا بالزراعة ولا بالنبات. ولك يكن يوما مهتماً بتوجهات الناس موالاة أومعارضة أو صامتين، فحلّه الأمني العسكري الذي أجبر الناس على الدفاع عن أنفسهم يعني الخراب والتدمير، وحصار الغوطة وريف دمشق سيؤدي اكترثة غذائية وإنسانية، أول وجوهها فقدان مادة الحليب خلال شهرين ومعهه اللحوم، وبدل الاستجابة لتلك الحقائق والتحذيرات، قام النظام بتاريخ ٢١ –٨ بارتكاب مجزرة كيمياوية، راح ضحيتها ١٣٠٠ شخص أغلبهم من الأطفال والنساء في مدن وقرى الغوطتين الشرقية والغربية.

حرية – العدد (٥٢) ٢٠١٣/٩/٢

شهود يتحدثون عن هجمات كيميائية مزعومة

هيومن رايتس ووتش ٢١ آب ٢٠١٣

(نيويورك) ـ قالت هيومن رايتس ووتش إن شهودًا في الغوطة الشرقية والغوطة الغربية، على مشارف دمشق، تحدثوا عن أعراض وطرق استعمال أسلحة تتطابق مع استخدام غازات الأعصاب الكيميائية أثناء هجمات شنتها القوات الحكومية في ٢١ أغسطس/آب ٢٠١٣. وتسببت هذه الهجمات في مقتل مئات الأشخاص وإصابة مئات الآخرين بجروح.

وقال سبعة من السكان وطبيبين للمنظمة كانوا ممن قدموا الإسعافات الأولية، إنه يبدو أن مئات الأشخاص، من بينهم الكثير من الأطفال، قد تعرضوا إلى الاختناق في الهجمات التي بدأت في الساعات الأولى من يوم ٢١ أغسطس/آب. ويُثير قتل المدنيين على نطاق واسع في حادث واحد مخاوف من ارتكاب جرائم خطيرة. نفت الحكومة عبر قناتها التلفزيونية أنها استخدمت الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية، وهي منطقة تسيطر عليها المعارضة.

وقال جو ستورك، القائم بأعمال المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «لقد مات عدد كبير من الأشخاص في الغوطة، وتحدث الأطباء والشهود عن تفاصيل مروعة تبدو أنها هجومًا بالأسلحة الكيميائية، بينما تزعم الحكومة أنها لم تفعل ذلك. إن الطريقة الوحيدة لمعرفة حقيقة ما حدث في الغوطة هي السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالوصول إلى هناك». وقالت هيومن رايتس ووتش إن الهجوم، بصرف النظر عما إذا استخدمت فيه الأسلحة الكيميائية، خلّف عددًا كبيرًا من القتلى في صفوف المدنيين، ويجب محاسبة المسؤولين على عمليات القتل غير القانونية. كما يتعين على الحكومة أن تسمح على الفورلفريق التفتيش عن أسلحة كيميائية التابع للأمم المتحدة، المتواجد حاليًا في دمشق، بالوصول إلى مكان الهجمات.

قال الشهود للمنظمة إنه يبدو أن سكان العديد من المدن قد تعرضوا إلى الإصابة بما يعتقدون أنها أسلحة كيميائية منبعثة من صواريخ تم إطلاقها من مدينة دمشق التي تسيطر عليها الحكومة. وشملت الأماكن المتضررة بلدات زملكا، وعين ترما، والمعضمية.

وقال أحد النشطاء من عين ترما: «كانت توجد سحابة كبيرة غطت المنطقة، وكان أغلبنا يحمل أقنعة لتغطية الفم، ولكن ذلك لم يكف لحماية عيوننا، فكنا جميعًا نسعل، وأصيب بعضنا بالاختناق».

واستنادًا إلى استعراض صور الأقمار الصناعية، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن الأحياء المتضررة هي في الغالب سكنية، مع بعض المستودعات والأسواق والمرافق التجارية الموجودة على المحيط المجاور للطرق السريعة الرئيسية. ويبدو أنه لا توجد منشآت كيميائية أو كهربائية أو صناعية في المنطقة، أو ما يُعتقد أنها قواعد عسكرية، وهو ما يبرز أن عدد الضحايا لم يكن ناتجًا عن ضرب مثل هذه المرافق بأسلحة تقليدية.

كما تمكنت هيومن رايتس ووتش من تحديد مصنع واحد للأدوية، مصنع تاميكو لصناعة الأدوية، وفيه تسع خزانات صغيرة للضغط العالي رُبما تُستخدم للغاز المضغوط أو السائل، ولكن هذا المصنع يقع على بعد كيلومترين اثنين جنوب عين ترما، ومن غير المحتمل أن يكون مصدرًا لتسرب كيميائي مكثف.

وقال طبيبان لـ هيومن رايتس ووتش إن الأشخاص المتضررين ظهرت عليهم أعراض متشابهة، بما في ذلك الاختناق، وضيق التنفس، والتنفس غير المنتظم، وتشنج العضلات، والغثيان، وزبد في الفم، وسوائل تخرج من الأنف والعينين، والدوار، وعدم وضوح الرؤية، واحمرار العينين، وتسمّر الرموش، وهي أعراض تتسق مع كونها أعراض التسمم الناتج عن غازات الأعصاب.

كما تحدث الطبيبان ومسعفان آخران عن نفاذ الأدوية لمعالجة الأشخاص الذين كانت عليهم هذه الأعراض، بما في ذلك أدوية الأتروبين، والأبينفرين، والهيدروكورتيزون، والديكساميثازون. وتنشر المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها أدوية الأتروبين وكلوريد البراليدوكسيم كمضادات لغازات تسمم الأعصاب، ولكن استخدام البراليدومسيم بنجاح يتطلب تقديمه إلى المصاب بعد إصابته بساعات قليلة. وقد يكون التعرض الحاد إلى غازات الأعصاب سامًا جدًا، ولذلك يجب تقديم الدواء بشكل سريع لضمان نجاحه في العلاج. كما تتعرض فرق الإغاثة إلى خطر كبير إذا لم تكن لديها المعدات الوقائية الكافية. وكانت القوات الحكومية قد حاصرت بلدات الغوطة الشرقية في ريف دمشق التي تسيطر عليها المعارضة منذ بداية ٢٠١٢. واستنادًا إلى نشطاء من المعارضة، فإن سكان المنطقة الذين يُقدر عددهم بمليون نسمة عانوا لوقت طويل من نقص في الكهرباء، والماء، والوقود، والغذاء. ويجب على الحكومة أن تسمح على الفور بوصول الإمدادات الغذائية والطبية، ودخول فرق الإغاثة المجهزة والمدربة إلى الغوطة الشرقية والغوطة الغربية.

وكانت بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية (بعثة الأمم المتحدة)، بقيادة آكي سلستورم، قد بدأت مهمتها في ١٩ أغسطس/آب. واستنادًا إلى بنود الاتفاق مع الحكومة السورية، يُسمح لبعثة الأمم المتحدة بزيارة ثلاثة أماكن يُزعم أنه تم فيها استخدام الأسلحة الكيميائية أثناء النزاع، بما في ذلك خان العسل في محافظة حلب.

ورغم أن سوريا ليست من ضمن ١٨٩ بلدًا في اتفاقية ١٩٩٣ بشأن حظر واستحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، وتدميرها، إلا أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية يُعتبر غير مقبول ويتعارض مع المعايير التي وضعتها اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقالت هيومن رايتس ووتش إنه لا يوجد أي مبرر على الإطلاق لاستخدام هذه الأسلحة المروعة من طرف أي جهة، في أي مكان، لتحقيق أي هدف. وقال جو ستورك: «إذا لم يكن للحكومة السورية ما تخفيه، فيتعين عليها أن تسمح على الفور للمفتشين بزيارة المواقع التي يُزعم أنها شهدت هجمات كيميائية لأنه مازال من الممكن جمع أدلة فيها».

شهادات أطباء وسكان:

قال طبيب من المركز الطبي في عربين لـ هيومن رايتس ووتش إن القصف بدأ على الساعة الثالثة فجرًا، وان المركز استقبل ١٥٠ مصابًا، من بينهم ٦٥ طفلا تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٧ سنة. وأضاف أنّ الكثير من المصابين الآخرين كانوا نساءً، بينما كان عدد الرجال البالغين محدودًا جدًا. وأضاف أن ٣٥ شخصًا من بين ١٥٠ مصابًا لقوا حتفهم بسبب جروحهم، وأن المصابين جاؤوا من عربين، وزملكا، وعين ترما، وكفر بطنا، وجوبر، وهم يعانون من انقباض في الحلق، والتقيؤ، وتشنج العضلات، وخروج اللعاب من أفواههم، وضيق التنفس. وقال ناشط يعمل مع مكتب حقوق الإنسان في المعضمية، الذي يعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة، لـ هيومن رايتس ووتش، إنهم قاموا بتوثيق وفاة ١٠٣ مدنيين من المعضمية، على ما يبدو بسبب الاختناق. كما قال إن من بين القتلى يوجد ١٥ طفلا و٢٠ امرأة، إضافة إلى قرابة ٦٢٥ شخصًا مصابين بجروح. وكان المصابون يعانون من الغثيان، وزبد في الفم، وتشنجات، وضيق في التنفس، وعدم وضوح الرؤية، والدوار. وقدم لهم الطاقم الطبي علاج الأتروبين، والابنفرين، والهيدروكورتيزون، وقام بغسلهم بمواد مطهرة. كما قال الناشط إن كمية الأتروبين سرعان ما نفذت، بينما برزت على المسعفين نفس الأعراض، وأضاف أنه لا توجد أي مصانع كيميائية أو قواعد عسكرية غير مطار المزه العسكري والفرقة الرابعة للجيش السوري في المنطقة.

للمزيد:

www.hrw.org/ar/news/2013/08/21-0

أين كان كل هؤلاء؟!

هشام القاسم

ما إن أُعلن عن ضربة عسكرية غربية للنظام السوري حتى اكتشف عرب كثيرون عروبتهم.

بل إن البعض منهم بدا وكأنه اكتشف، للتو، وجود الدولة العربية الشقيقة التي اسمها سوريا!

وقد هب هؤلاء ليكرروا معزوفة الندب ذاتها التي كانوا قد عزفوها في احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وفي التدخل الغربي في ليبيا منذ سنتين..

فـ «الاعتداء على بلد عربي هو اعتداء على العرب جميعاً..» وهذا بالطبع «حلقة جديدة من المؤامرة الغربية على هذه الأمة وشعوبها ومقدراتها..»، ويؤكد هؤلاء الأشاوس مجدداً أن «الهجمة لن تمر إلا على جثثهم» وأن «قوى الاستعمار سوف تدفع الثمن غالياً»، مهيبين بالشعوب العربية «إعلان التعبئة والاستنفار لرد العدوان دفاعاً عن شعب عربي مظلوم».. هكذا فإن العروبة لا تستيقظ إلا عندما تحوم الطائرات الأجنبية في سمائنا، أما قبل ذلك فهي تبقى مغمضة العينين إزاء كل ما يحصل لـ «الشعوب الشقيقة» من قتل وتعذيب ونفي وتشريد وتكميم أفواه..

إنها عروبة البداوة التي تبيح لشيخ القبيلة أن يفعل بقبيلته ما يشاء، ولكن كرامتها تثور عند أول إهانة تلحق بالشيخ من قبيلة أخرى. هنا على القبيلة أن تتكاتف، وتتناسى خلافاتها، وتتعالى عن «صغائرها»، فيقف الأخ مع أخيه وابن عمه ضد الغريب..

لا مكان في هذه العروبة للديمقراطية، أو التعددية، أو الحرية الفردية، أو حرية التعبير، أو حقوق الإنسان، أو كرامة المواطن.. فهي فقط لاحم عصبي قبلي، وظيفته الوحيدة التعبئة ضد الغزو وتدخل الغرباء!

وإذا كنا اعتدنا على هذه النغمة من قومجيين سوريين وأردنيين وعراقيين ولبنانيين، وبدرجة أقل جزائريين، فإن صدورها عن مصريين يبقى أمراً مستهجناً.

فالشقيقة الكبرى لم يعرف لديها هوى عروبي ذو شأن. في عرف الليبراليين واليساريين والعلمانيين، وكذلك في الحس الشعبي العام، فإن مصر هي دولة ـ أمة قائمة بذاتها، وليست جزءاً من أي أمة أوسع.. هوية مستقلة ومتفردة لا تقبل الإضافة إلى هوية أخرى. فيما يؤمن الإسلاميون بأنها جزء من الأمة الإسلامية، وما العروبة إلا حلقة وسيطة.. أما الناصريون القوميون فيقتصر شعار العروبة عندهم على ضرورة إيجاد وسط حيوي، تمارس فيه مصر «زعامتها وريادتها وتجسد عبقريتها»..

طيلة سنتين ونصف، تجاهلت وسائل الإعلام المصرية ما يجري في سوريا. كانت أخبار القتل والمجازر والمعارك تصلهم وكأنها آتية من كوكب آخر. لم تكن سوريا، عندئذ، دولة شقيقة أو حتى مجرد بلد مجاور.

وإذا بالصحف والفضائيات المصرية تستيقظ اليوم على وجودنا دفعة واحدة، فتنبش عروبيين كانوا شبه منقرضين، وتخرج محللين استراتيجيين وعسكريين وسياسيين غريبي الأطوار، راحوا يكررون ترهات بلا معنى، ويمارسون جهلاً بلا حدود، وشكلت عبارات «الريادة المصرية.. زعيمة الأمة العربية.. مسؤولية الشقيقة الكبرى..» قواسم مشتركة في ثرثرتهم.. أين كانت الريادة المصرية طوال الشهور الثلاثين المنصرمة؟ وأين تجلت زعامتها؟ ومن الذي منعها من ممارسة مسؤوليتها؟.. ما هو الحل الذي قدمته مصر لحل الأزمة السورية؟ ما هو الجهد الذي بذلته لوقف إراقة دماء السوريين؟ وأين كان بقية القومجيين العرب؟

هل يحق لأي من هؤلاء أن يخرج اليوم ليمارس تبجحه وعنترياته ويستعرض محفوظاته القومية؟

الطريق إلى جنيف

محمد سليم

«البندقية من أجل طاولة المفاوضات».. هذا هو المصطلح الذي تردد منذ نحو ستة أشهر، وحسب تلك الرواية التي تم تداولها على نطاق واسع حينذاك، فإن الأمريكيين وأصدقاءهم قد توصلوا إلى قناعة مفادها أن إجبار النظام السوري وحلفائه على الجلوس إلى طاولة مفاوضات جدية يتطلب تغيير موازين القوى، وخلق وقائع مناسبة على الأرض.. والمدخل إلى ذلك هو تسليح الجيش الحر بعتاد متطور وفعال.. وقد اقتضت هذه الرؤية توزيعاً للأدوار: هناك من يوفر البندقية (الفرنسيون والبريطانيون)، وهناك من يحضّر لطاولة المفاوضات (الأمريكيون)..

لا شيء يؤكد أن هذا السيناريو كان له نصيب وافر من الدقة، لا سيما أن الوعد بتدفق الأسلحة لم يجد طريقه إلى التنفيذ، بل اُعتمد بدلاً من ذلك أسلوب التسليح بالقطارة، وهو ما لم يغير كثيراً في موازين القوى ولم يخلق وقائع مناسبة على الأرض.. ومع ذلك فها هو السيناريو نفسه يطل برأسه من جديد، ولكن مع تعديل في العنوان: «ضربة عسكرية من أجل طاولة المفاوضات».

هناك اعتقاد سائد بأن المجتمع الدولي (الغرب) الذي احتاج إلى سنتين ليتوصل إلى هذا الاستنتاج: «إذا كانت الدبلوماسية لا تجدي فإن قليلاً من القوة قد يجدي»، فإنه قد احتاج إلى نصف سنة إضافية ليتوصل إلى الاستنتاج الأكثر دقة وجدوى: «.. وإذا كان قليل من القوة لا يجدي فإن الكثير يجدي بالتأكيد». ولكن كيف ستكون الضربة العسكرية طريقاً إلى مؤتمر للسلام (جنيف٢)؟

لقد أبدى الروس استياء شديداً من نية الأمريكيين توجيه ضربة إلى حليفهم السوري، فأرغوا وأزبدوا وحذروا، والأهم أنهم اعتبروا الضربة بمثابة نعي صريح لجهود السلام وتطييراً لمؤتمر جنيف المنتظر. فما الذي سيعيد الروس إلى الانخراط في التحضير للمؤتمر؟ أليست النتيجة الأكثر منطقية هي أن يشجعوا حليفهم على امتصاص الضربة وتجاوزها والعودة بالزمن إلى ما قبلها، لكسب مواقع أفضل وتحصيل شروط أنسب؟

ثمة من يفترض أن الاستياء الروسي شكلي واستعراضي فقط، فيما الواقع أنهم متواطئون مع الأمريكيين على الضربة التي ستلين موقف حليفهم وتجعله أكثر واقعية، فيستجيب إلى التسوية المتفق عليها بين واشنطن وموسكو!.

هذا تحليل يتكرر منذ بداية الأزمة السورية دون أن يجد سنداً واقعياً أو إشارات حقيقية داعمة، علماً أن كل شيء يشير إلى عكس ذلك، فالهوة تتسع، يوماً بعد يوم، بين الولايات المتحدة وروسيا، والعلاقات الثنائية بين البلدين تصبح أكثر برودة، وهو ما توج بإلغاء زيارة أوباما إلى موسكو.

وماذا عن إيران؟

الكل يعرف أنها أكثر تأثيراً من روسيا على الأرض. إنها تمسك بتفاصيل العمليات العسكرية وتوجهها، وإذا كان قد ثبت عجزها عن التصدي المباشر لعملية عسكرية غربية، فهذا لا يعني أنها لا تنوي إحباط أهداف هذه العملية وتفشيل نتائجها. لقد ابتزت إيران الأمريكيين في العراق وخربت جزءاً هاماً من مشروعهم، فهل تستطيع فعل ذلك في سوريا؟ هل ستسمح لهذه الضربة أن تمهد إلى تسوية لا تريدها وهي ليست جزءاً منها؟

لكن السؤال الأساسي يبقى: هل هدف الضربة هو مؤتمر جنيف فعلاً؟

لننتظر ونرى فالأيام القليلة القادمة حبلى بالأجوبة.

حرية – العدد (٥٢) ٢٠١٣/٩/٢

الضربة إن حدثت: كوسوفو أم السودان؟

ياسر عطا الله – ٢ أيلول ٢٠١٣

حتى تاريخ كتابة هذه السطور فإن الضربة الأمريكية للنظام السوري لا تزال قيد الاحتمال. الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أرجأ القرار ليتسنى له استشارة الكونغرس، وعقد «مباحثات معمقة مع قادة العالم» في قمة العشرين التي ستعقد في روسيا الأسبوع المقبل.

في هذه الأثناء تزداد التكهنات حول طبيعة الضربة المحتملة وأهدافها ومداها. الإدارة الأمريكية تواظب على التصريح بأنها ستكون «ضربة محدودة وعقابية ولا تصل إلى حد إسقاط النظام»، ومع ذلك فإن محللين كثر يرون في هذا التصريح مجرد وسيلة لإقناع الرأي العام الأمريكي والعالمي، فيما النية معقودة على ضربة أكبر حجماً وأكثر عمقاً وتأثيراً.

وهنا تستحضر نماذج كثيرة للقياس عليها، ليس بينها النموذج الليبي، فبانسحاب كل من بريطانيا وألمانيا، فإن الولايات المتحدة لن تتمكن من لعب دور القائد من الخلف، بل هي ستكون في الواجهة هذه المرة، هذا إذا لم تكن القوة الفعلية الوحيدة المشاركة.

هذا الاحتمال أيقظ مخاوف الكثيرين من تكرار تجربتي أفغانستان والعراق، ورغم إصرار الإدارة الأمريكية على التذكير بعدم وجود تدخل بري، وبعدم الزج بالجنود الأمريكيين إلى أرض المعارك، فإن الشبحين الأفغاني والعراقي ظلا ماثلين بقوة في كل المناقشات والمداولات التي دارت في الأيام القليلة الماضية، ليس في الولايات المتحدة وحسب، بل وفي دول حليفة مثل بريطانيا (مداولات مجلس العموم) وألمانيا..

مقابل ذلك يذكّر سياسيون وإعلاميون، مؤيدون لعملية عسكرية أمريكية فعالة، بنموذجين ناجحين من التدخل العسكري الغربي، يمكن للحالة السورية أن تسير وفقهما: البوسنة والهرسك، وكوسوفو.

نموذج البوسنة والهرسك

مع انهيار الاتحاد السوفييتي، تفككت دولتان من تلك التي كانت تشكل منظومة الدول الشيوعية، تشيكسلوفاكيا التي صارت دولتين: التشيك وسلوفاكيا، ويوغسلافيا التي صارت بضعة دول.

وإذا كان التفكك التشيكسلوفاكي قد مر بسلام ودون قطرة دم، فإن نهاية الاتحاد اليوغسلافي قد جاءت عبر حربين ضاريتين: حرب البوسنة والهرسك، وحرب كوسوفو.

بداية أعلنت كلٌ من كرواتيا وسلوفينيا الاستقلال، الشيء الذي وضع البوسنة والهرسك، بتركيبتها الديموغرافية والإثنية المعقدة، في موقف حرج.

تتألف البوسنة والهرسك من منطقتين بلا حدود واضحة بينهما، ولكن، على العموم، فإن البوسنة تحتل المناطق الشمالية (تقدر مساحتها بما يقرب من أربعة أخماس البلد بأكمله)، في حين تحتل الهرسك الباقي في الجزء الجنوبي من البلاد.

تضم البوسنة والهرسك ثلاث كتل عرقية أساسية: البوشناق (مسلمون)، الصرب، الكروات. وبما أن صرب البوسنة كانوا يعتبرون أنفسهم امتداداً لجمهورية الصرب، التي كانت ما تزال مركزاً لما يسمى بالاتحاد اليوغسلافي، وبما أن كروات البوسنة كانوا يعتبرون أنفسهم امتداداً لجمهورية كرواتيا المستقلة حديثاً، فقد تحالف هذان المكونان ضد طموح البوشناق (البوسنيين) بإعلان البوسنة والهرسك دولة مستقلة، وفي أوائل آذار ١٩٩١ عقدت مباحثات سرية ما بين فرانيو تودجمان (الكرواتي) وسلوبودان ميلوسيفيتش (الصربي) لتقسيم البوسنة بينهما.

وإثر إعلان البوسنيين (البوشناق) الانفصال عن الاتحاد اليوغسلافي وتأسيس جمهورية البوسنة والهرسك، اندلعت حرب مفتوحة في سراييفو في ٦ نيسان من العام ١٩٩٢، وسرعان ما أضحى المسلمون البوشناق بين فكي كماشة، وتكبدوا خسائر فادحة على أيدي الحليفين القويين.

في آذار من العام ١٩٩٤ وقع البوسنيون والكروات اتفاق سلام في واشنطن أنهى الحرب بينهما، أما الصرب فتابعوا حربهم الشرسة، واستولوا على سبعين بالمئة من الأراضي البوسنية، وارتكبوا الكثير من المجازر البشعة بحق المسلمين، وقاموا بتهجير نحو مليونين منهم، وسُجلت ضدهم عشرات الآلاف من حوادث الاغتصاب للنساء البوسنيات، كما سادت شكوك باستخدامهم أسلحة كيماوية ضد المدنيين في أكثر من موقع، وقد توجوا كل ذلك في مذبحة «سربرنيتشا» التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المسلمين دفعة واحدة.

بعد ثلاث سنوات من المحاولات الدبلوماسية المخفقة، ومن التردد الأمريكي، ومن الدعم الروسي المطلق للصرب، جاءت مذبحة «سربرنيتشا» لتغير المعادلة. في آب من العام ١٩٩٥حسم الرئيس الأمريكي آنذاك، بيل كلينتون، أمره، وقرر قيادة الناتو إلى تدخل عسكري جاء على شكل ضربات جوية كثيفة، رافقها هجوم بري للقوات المتحالفة من الكروات والبوسنيين. هزم سلوبودان ميلوسيفيتش وتم جره عنوة إلى مؤتمر دايتون للسلام، حيث وقعت معاهدة في كانون الأول بين رؤساء كل من البوسنة والهرسك، علي عزت بيغوفيتش، والكرواتي فرانيو تودجمان، والصربي سلوبودان ميلوسيفيتش.

نجمت عن المعاهدة جمهورية البوسنة والهرسك بشكلها الحالي، وإذا كان كثيرون يأخذون على (دايتون) أنها أسست لصيغة هشة ومعقدة من تقاسم السلطة بين المكونات الثلاثة، فإن إنهاء هذه الحرب الدموية بـ «حرب علاجية» اعتبر إنجازاً للناتو ولواشنطن، وبالطبع لبيل كلينتون.

نموذج كوسوفو

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح إقليم كوسوفو، ذي الأغلبية الألبانية المسلمة، أحد أقاليم صربيا في دولة يوغوسلافيا، ثم صار في العام ١٩٧٤ الوحدة الفدرالية السابعة في يوغوسلافيا، ما أتاح له قدراً أكبر من الاستقلالية.

عندما تولى سلوبودان ميلوسيفيتش رئاسة يوغوسلافيا في العام ١٩٨٨، راح يسعى إلى القضاء على استقلال الإقليم، وإلى تغيير تركيبته الديموغرافية بتشجيع الصرب على

الهجرة إليه. بعد عامين على رئاسته تمكن ميلوسيفيتش من سحب صلاحيات الحكم الذاتي من كوسوفو الذي صار يدار مباشرة من قبل صربيا.

بعد استقلال كرواتيا وسلوفينيا عن الاتحاد اليوغسلافي، وبعد الحرب التي اندلعت في البوسنة والهرسك، نمت النزعة الانفصالية لدى ألبان كوسوفو، ولا سيما بعد إخفاق محاولاتهم بالوحدة مع وطنهم الأم ألبانيا.

لم تجد المقاومة السلمية من أجل إنشاء دولة كوسوفو، فتم اللجوء إلى القوة، إذ تأسس جيش تحرير كوسوفو، كقوة صغيرة في البداية، ولكن بمساعدة ألبانيا استطاع الحصول على أسلحة ومتطوعين، فتمكن من السيطرة على ٤٠٪ من الإقليم.

في حزيران من العام ١٩٩٨ صعد ميلوسيفيتش حملته ضد الكوسوفيين، وهنا أيضاً ارتكب مقاتلوه أعمال عنف وحشية، ما أدى إلى نزوح عدد كبير من الألبان الكوسوفيين باتجاه ألبانيا. لم تستطع مجموعة الاتصال، المكونة من عدة دول، الاتفاق على فرض عقوبات ضد الصرب. وفي آب استطاعت القوات الصربية التغلب على جيش تحرير كوسوفو في معظم الأماكن في الإقليم، وتركزت المعارك قرب الحدود الألبانية.

أدانت الأمم المتحدة الإرهاب الصربي ضد القرويين الألبان. ورغم أن طريق الصراع أرسلا وفديهما إلى رامبيولي في فرنسا حيث تم التوصل إلى اتفاق سلام في شباط من العام ١٩٩٩، إلا أن القوات الصربية لم تتوقف عن الحرب واستهداف المدنيين.

في ٢٤ آذار (١٩٩٩) بدأ حلف الناتو بقصف يوغوسلافيا. تواصلت الهجمات الجوية لـ ٧٨ يوماً، وهزم الصربيون مجدداً، فأذعنوا لاتفاق استسلام (٩ حزيران) أمهل قواتهم ١١ يوماً لإخلاء كوسوفو أمام قوات دولية لحفظ السلام.

خضع إقليم كوسوفو مؤقتاً للإشراف الدولي من قبل الأمم المتحدة، قبل أن يصبح جمهورية مستقلة في ١٧ شباط من العام ٢٠٠٨، الشيء الذي سجل كقصة انتصار أخرى للتدخل العسكري الغربي بقيادة الولايات المتحدة.

يبقى هناك نموذج مختلف تماماً: رشقات صاروخية للعراق، وكذلك للسودان (العام ١٩٩٨)!

ولكن، وقبل السؤال عن أي نموذج للتدخل، هناك سؤال أكثر أهمية: هل الضربة لا تزال قائمة أصلاً؟ أم أن مشاورات أوباما هي تمهيد للتراجع؟

السوريون بين نارين...

الموت البطيء أم العدوان الخارجي؟!

يارا بدر

بعد أكثر من عامين ونصف استيقظ السوريون المنتشرون في مختلف أصقاع الأرض، مُهجرون، لاجئون في المُخيمات، أو صامدون في الداخل السوري، استيقظوا صباح يوم الأربعاء ٢١ آب ٢٠١٣ على أخبار القصف الكيماوي في الغوطتين الشرقية والغربية من ريف دمشق. كثيرون تمحور تعاطيهم مع المجزرة التي راح ضحيتها أكثر من ١٤٠٠ شهيد، معظمهم من الأطفال والنساء، في مستواه الإنساني. فقد اعتاد السوريون الاستيقاظ على أخبار المجازر، كما اعتادوا على التنديد الغربي وقلق السيد الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» أو «بالغ قلقه». لكن التغاضي الأمريكي وصل إلى حافته حين تمّ تحدّي مقولة الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» بأنّ: «الكيماوي خط أحمر». ليغدو الأمر شخصيّاً جداً بالنسبة للسيادة الأمريكية وموقفها الدولي.

على أثره تعالت الأصوات المُطالبة عربياً ودولياً برد حاسم، واكتفت الحكومة الأمريكية بالتأكيد أنّ الرد العسكري هدفه «عقابي» وليس «القضاء على النظام»، ومع ارتسام ملامح مرحلة جديدة بمظلات دولية تدعم أو تعارض الرد العسكري، شهدت صفحات التواصل الاجتماعي حرباً مماثلة لنشطاء ومثقفين سوريين، فبعد أن عرف الشارع السوري انقساماً منذ لحظته الأولى بين مؤيد للحراك الثوري، ومؤيد للنظام السوري، وكتلة صامتة، تتابع الانقسام ليكون محوره اليوم الضربة العسكرية.

ففي حين يرى البعض في هذه الضربة أملاً لكسر متلازمة الاستنزاف اليومي التي يعرفها السوريون منذ أن انتفضوا لأجل كرامتهم وحريتهم، يراها آخرون اعتداءً غاشماً سافراً يؤكد ويثبت مقولة النظام بنظرية «المؤامرة الكونية» عليه، وما بينهما ينظّر البعض أنّ الضربة ستقوي النظام ما دام هدفها «عقابي» وستحمّل الثورة أضراراً أكثر ممّا ستأتيها بالإيجابيات، ويرد آخر بأنّ كل هذا متوقف على رد فعل النظام السوري على الضربة، وليس آخر المتناحرين كلامياً أولئك المتوجسين خيفة على مصير المعتقلين في أقبية النظام، والذين يبدو أنهم الضحية الأولى للضربة التي غالباً سوف تستهدف المطارات، التي تمّ شبه إخلائها من عناصرها العسكرية، ليبقى في أقبيتها المعتقلون فقط، يعدون الساعات في ظلام انتظارهم.

بعيداً عن كلام البوستات السريع على صفحات الموقع الأزرق «الفيسبوك»، توجّهت «حرية» بالسؤال إلى بعض النشطاء السوريين حول موقفهم من موضوع الضربة:

يقول الصحفي المُقيم في بريطانيا «آرام طحان»: (قد يكون الأجدى في هذه المرحلة إيقاف هذا الانقسام النظري حول تدخل عسكري يبدو محتوماً، والاتفاف على صياغة طرق وأساليب عملية تسمح بالاستفادة منه إلى الحد الأقصى، إن لم يكن تحويله من تدخل جراحي إلى عملية مدروسة للتخلص من الأسد. لعلّ الفرصة التي فوتتها المعارضة السورية في كسب البرلمان الانكليزي خير دليل على هذا الانقسام، وإن كان فساد وتبعية وتشتت هذه المعارضة لا يحتاج لدليل بعد عامين من التخبط المعيب.

«لا يكفي تفسير الواقع، بل لا بد من العمل على تغييره» كما يقول ماركس، وكما لا يسمع الكثيرون).

أمّا المخرج السينمائي «عروة الأحمد» فيقول: (هدف الرئيس الأميركي واضح، وهو إعطاء فرصة للأسد للخروج من سوريا لتجنّب الدخول في صراع عسكريّ لا تريده أميركا ولا أوروبا، وإلا لاتّخذو قرارهم منذ سنة على الأقل). ويُضيف: (أرى أنّ أميركا ستوجه ضربةً نوعيّةً، ثمّ ستعترض روسيا على الضربة الأميركية في اجتماع مجلس الأمن، تلك الضربة التي ستكون تنبيهاً للأسد للمضيّ مع المعارضة إلى جنيف ٢، والاتفاق سوياً على وقف القتال وإجراء إنتقال فوريّ للسلطة في سوريا).

ويختم الأحمدً بالقول: (أرى أنّ الضربة هي الخيار الوحيد للتخلّص من الأسد المدجج بدعمه الروسي الإيرانيّ في معادلة صعبة كهذه مدادها دماء السوريين، ولكن لا أرى أن الضربة ستكون بمثابة إعادة توازن للقوى. وليكن في حسباننا بأنه ستظهر لنا «أُسُودٌ» سورية أميركية كثيرة، من الطرفين، يصعب التخلّص منها).

من جهته يرفض الناشط السلمي زيدون الزعبي الضربة، ويقول: (من دون مقدمات أنا ضد الضربة العسكرية الأمريكية لأسباب عدة: أولاً أنا أرى أنّ هناك حربا مدمرة في سوريا، ولم أسمع قط عن حرب توقف حرباً. ثانياً ذاكرتنا مع الأمريكان لا تحمل بالكثير من الأيام السعيدة، الحرية التي يطالب بها السوريون طالب بها الفلسطينيون وصدموا دوما بالفيتو الأمريكي. أمّا ثالثاً فقد دفع السوريون حياتهم كرمى لحريتهم على مدى عامين ولم تدخل أمريكا بمشروع قرار واحد إلى مجلس الأمن، إذ كانت مشاريع القرارات دوما أوروبية، فعندما تدخل أمريكا بمشروع قرار لن تجرؤ روسيا ولا الصين على الفيتو. رابعاً: طوال عامين ونحن نقول بأن النظام يعيش لأن أمريكا تريد ذلك فهل ضربة محدودة ستزيل النظام أم أنها ستعيد لتؤكد شكوكنا الأولى. خامساً: لو أراد الغرب مساعدتنا لعمل على تنظيم السلاح).

آراء الناشطين والمثقفين السوريين يمتزج فيها الأمل بوقف تدّفق الدم السوري، بالغضب من خداع ألعاب سياسية استمرّت عامين وأكثر، بالخلفيّات الأيديولوجية التي ترى في روسيا الصديق الوفي للحلم الاشتراكي، وفي أميركا العدو الامبريالي الرأسمالي. وبين جميع القراءات والتحليلات يبقى للخوف الإنساني الشخصي المحض مكانه، تجيب الكاتبة والصحفية غالية قباني على سؤالنا: (وقفت طويلاً أمام بياض الصفحة لأجيب على السؤال. غير قادرة على القول أني مع الضربة، يُرافقني خوفي على مزيد من الدمار أو الضحايا المدنيين في سوريا، كنتيجة لتداخل المواقع العسكرية والأمنية مع السكنية. وغير قادرة على القول أنني ضدّها، واعرف أنّ النظام تمادى لأنّ أحداً لم يردّه. كل ما كنّا نحلم به أن تتصدّى دولة عُظمى لروسيا وتلعب سياسة بصورة جيدة. رفع ورقة التهديد العسكري هي أداة للحل السياسي أيضاً. وهذا ما طالبت به المعارضة منذ سنتين، لكن الغرب عموماً لم يكف عن التأكيد على أنّ التدخّل العسكري مُستبعَد، ما أعطى روسيا وإيران والنظام طبعاً فرصة للعب بأرواح ودماء السوريين. ليتهم لعبوا الورقة منذ البداية ليكفّوا أيدي النظام على الأقل، لكنهم لم يفعلوا لأنّ مصالحهم لم تقتضي هذا الحل وقتها، وقدموا مصالحهم على المواقف الإنسانية).

أمّا بعد، فيبقى الإنسان، يبقى المواطن السوري المسحوق في جميع الأحوال بين مطرقة النظام وسندان الضربة الأمريكية، ويبقى آلاف المعتلقين وذويهم، أولئك المعتقلون الذين هم زخم الثورة ووقودها، لا صوت لهم اليوم. البعض يقول، غالبيتهم تواجه مصير الموت في كل يوم إمّا تحت التعذيب الوحشي، أو من الآفات والأمراض المنتشرة والمترافقة مع ما يُشبه سياسة التجويع حتى الموت. والبعض يبقى رهينة أمله وحقه في الحياة، وبأنّه سيخرج إلى النور. فكم نستطيع أن نكون عادلين في حسابات الموت؟ كم نستطيع أن نكون دقيقين ونحن نحاول أن نقيم توازناً بين الموت البطيء والموت بضربة عسكرية، تُميت معتقلينا دون أن تقضي على النظام؟!

القانون الدولي والإبراهيمي!

فداء يونس

من حق الاخضر الابراهيمي كمبعوث دولي إلى سوريا، أو كشخص أن يرفض أي تدخل عسكري في سوريا، قاصداً احتمالات توجيه ضربة عسكرية بسبب دعاوى باستخدام النظام السوري الغازات السامة، التي أودت بحياة ١٤٢٩ قتيل فيما عُرف بمجزرة الكيماوي في غوطتي دمشق.

مع أن الابراهيمي اعترف في جنيف بوجود بعض العلامات على استخدام «مادة ما»، لم يُسمّها أسلحة كيمائية، أسفرت عن مقتل مئات المدنيين، دون أن يحدد الرقم أو يدخل في التفاصيل، وهذا الموضوع يقلل من مصداقيته، لكننا يمكن أن نتسامح به أيضاً، لكننا لانستسيغ أن يحدثنا الإبراهيمي بأهوائه عن القانون الدولي، حيث يُخبرنا «أن القانون الدولي ينص على ضرورة موافقة جميع الدول الخمسة عشر الأعضاء في مجلس الأمن قبل شن هجوم على سوريا»، ليدافع بذلك عن الفيتو الروسي الصيني الجاهز، دون أن ينبس ببنت شفة عن استخدام نظام الأسد للسلاح الكيماوي في قتل شعبه، فهل هذا مسموح به في القانون الدولي؟

يبدو أن الابراهيمي انتقائيٌ فيما يريد من القانون الدولي وفيما لا يريد، وهو يبرر انتقائيته حين يُحدثنا عن مقتل أكثر من مئة ألف شخص في الحرب الأهلية السورية قبل هجمات٢١ آب/ أغسطس الجاري، «لكن من الممكن أن يقع المزيد من الضحايا في حال التدخل العسكري.. ولا أحد يريد المزيد من القتل، بل نريد وقف القتل».

نحن نؤيد الدبلوماسي الجزائري فيما ذهب إليه، لكننا نختلف معه في كل الذي لم يقله، كيف يمكن أن ينتهي القتل وهو خلال ما يقرب العام من مهمته السياسية لم ينجح بإقناع الأسد بضرورة تخفيف أعداد القتلى، ناهيك عن وقف القتل، ولم ينجح في إقناعه بضرورة احترام الخطوط الحمراء فيما يخص الأسلحة الكيماوية، فكيف يمكن له أن يقنعه بالرحيل؟! والأهم من ذلك أن الإبراهيمي لم يُخبرنا قط ما يمكن أن يحصل في حال لم يحدث التدخل العسكري.

كاريكاتير العدد

بين الأسد وصدام.. يوجد دائما المعلم أوالصحاف؟!

جورجيت أسعد

بالطبع ليس المقصود المقارنة بين قرار ضرب العراق عام ٢٠٠٣ من قبل التحالف الدولي بقيادة أمريكا، وبين الضربة المرتقبة لسوريا من قبل تحالف دولي أيضاً وقيادة أمريكية، بقدرما هو مقصود إلتقاط التشابه في آليات سوك الأنظمة الديكتاتورية وردود أفعالها تجاه الأزمات بل الكوارث التي يمكن أن تواجهها، فبداية لاتعترف هكذا أنظمة بأي أزمة مالم تطال رأس هرم الديكتاتورية، فحزب البعث في سوريا لم يعترف بهزيمة حزيران ١٩٦٧، لأن اسرائيل كانت تريد اسقاط الأنظمة التقدمية في المنطقة، وهي فشلت في ذلك، رغم أنها احتلت الجولان السوري وسيناء إضافة للضفة الغربية.

الكوميديا التي فاجأنا بها وزير الخارجية السوري وليد المعلم في مؤتمره الصحفي يوم الاثنين الماضي، كانت استثنائية حقا، فهو يرد على سؤال عن موقف جامعة الدول العربية من إمكانية ضرب سوريا بقوله: يبدو أنك صحفي محترم، وتسأل عن موقف الجامعة العربية؟! فضحك صحفيوا النظام المتواجدون في القاعة للنكته، في ظرف يعزّ في الضحك.

ولكن دعونا نعود لبديهيات الوزير المعلم أو ثوابته السياسية، حيث يتحدى من يتهم سوريا باستخدام الكيماوي أن يأتي بدليل، وقد أتاه بالأخبار «من لم يُزود»، المسألة الثانية أن حكومته لم تؤخر عمل لجنة التحقيق الدولية، لأنهم أصلاً لم يطلبوا دخول الغوطة الشرقية، وحين طلبوا ذلك واقفت حكومته سريعاً، ومن الواضح هنا أنه يتذاكى على صحفييه فقط، فالمعلوم أن حكومته ماطلت أربعة أيام، كي تتمكن من إخفاء معالم مجزرة الكيماوية. بل استمرت خلال هذه الفترة بالقصف المدفعي والصاروخي لذات البلدات والقرى التي تعرضت للكيماوي.

والمعلم يعترف بهذه العملية العسكرية التي يقوم بها جيش الأسد من وجهة نظره «كضربة استباقية لمخططات المعارضة التي تهدف الى ضرب دمشق»، لأن نظامه يهدف إلى «حماية المدنيين من الهجمات المسلحة... و تأمين سلامتهم» لذلك فان هذا الجهد العسكري والقصف لن يتوقف ربما حتى ينتهي المدنيون الذين يحميهم النظام.

على هذه الخلفية من الحقائق فإن المعلم «لا يجزم» أو هو للدقة لا يصدق حدوث ضربة عسكرية لبلاده، لكن في حال حدوثها فإننا «سندافع عن أنفسنا بالوسائل المتاحة» مضيفا «سوريا ليست لقمة سائغة، ونحن لدينا أدوات دفاع عن النفس سنفاجئ بها الاخرين.. يجب ان نؤمن بالنصر».

هذه الآلية في التفكير تحكم كل سلوك الأنظمة الديكتاتورية، حين ترفض التخلي عن السلطة، فصدام حسين في العراق الذي سبق بشار الأسد إلى ضرب شعبه بالكيماوي، كان يستهزيء حتى اللحظة الأخيرة بالتحالف الدولي ضده، وهو يعلن قدرته على النصر باستمرار، بل صرح بأن جيشه لن يقاتل القوة الغازية، إنما ستتكفل بهم «الواويات»، أي ذئاب الصحراء. وها هو بشار الأسد يسرب أن نسوره سيتكفلون بضرب البوارج الأمريكية في عرض البحر، على طريقة الكاميكاز اليابانيين الانتحاريين في الحرب العالمية الثانية، لإلحاق الهزيمة بالتحالف الدولي.

كلاهما واثق بالنصر، وكلاهما مفوض من الشعب، وكلاهما يمتلك القدرة على الاستهزاء بالخصم، الفارق أن صدام حسين كان لديه سعيد الصحاف وزيراً للإعلام، يتفوه بكل ما يمكن أن يخطر على بال سيده من ترهات، بينما وزير إعلام بشار الأسد يفتقد حسّ الدعابة الذي كان يملكه الصحاف، لذلك اضطر وزير خارجية الأسد وليد المعلم، أن يلعب دور صحاف سوريا، حتى في حديثه عن دمشق مقبرة الغزاة.